النصوص القانونية :
مشكلة ترجمتها*

محمد ديداوي
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
(اليونيدو)

(إن طريقة عرض النص القانوني ليست مسألة تأنق فحسب، بل إنها تؤثر على مغزى النص وعلى قيمته القانونية)

1. تطوّر المصطلح القانوني

لا ريب أن اللغة العربية عرفت المصطلح القانوني منذ القدم، ولنا في الشريعة الاسلامية خير مثال. فقد دقق الفقهاء وعبّروا عن المفاهيم. كما أن في العالم العربي صفوة من الحقوقيين مشهود لهم بالكفاءة والاجتهاد. إلاّ أن المصطلح القانوني طرأت عليه تغييرات في اللغات الأخرى، ولا سيما الانكليزية، فازداد دقة في التعبير وتلونا في المعنى وأصبح يتحتم على اللغة العربية أن تجاريها في ذلك. هكذا، نرى ظهور مفاهيم جديدة في ميدان القانون الدولي، الذي أحدثت الأمم المتحدة شعبة لتطويره وتدوينه، ولجنة دولية لدراسته وبحثه.

وكثرت الميادين التي شملتها الاتفاقيات واستجدت مواضيع تناقش إمكانية وضع الاتفاقيات لها، مثل «حماية العمال المهاجرين وأسرهم» و«منع الارهاب» و«مكافحة الارتزاق» و«الوقاية من الاشعاع النووي عبر الحدود»، الخ. كما أن القانون التجاري الدولي أصبحت له لجنة خاصة به في الأمم المتحدة، هي لجنة القانون التجاري الدولي. وقد تشعبت مواضيعه، ومنها التحويل الالكتروني للأموال والسندات (الكمبيالات) الاذنية القابلة للتداول وتشييد المنشآت الصناعية، وهلم جرا.

لذا، فإن المترجم العربي في الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد المترجم المتخصص في ميدان القانون، يتصدى لهذا المشكل المصطلحي فيحاول جاهداً أن يعثر على المقابل أو يضع المصطلح الملائم،

* إن الآراء الواردة في هذه الورقة آراء شخصية محضة.

مستعينا في معظم الأحيان بالقواميس والمعاجم المتخصصة (مثل «معجم الفاروقي» و«المعجم العملي»، الخ). وإن الكثرة الكاثرة من المصطلحات التي تعبّر عن المفاهيم المستجدة غير موجودة في اللغة العربية، أو أن القليل منها موجود ومدفون في مقالة متخصصة أو كتاب غير متداول.

2. النشاط القانوني في الأمم المتحدة

تضطلع الأمم المتحدة بنشاط مفيد في مضمار القانون الدولي خاصة. هناك، على سبيل المثال، لجنة القانون الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي والمحكمة الادارية ومحكمة العدل الدولية وإدارة الشؤون القانونية ومنها برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهّمه، وأيضا شعبة التدوين والشعبة القانونية العامة. وقد أبرمت معاهدات واتفاقات واتفاقيات عديدة في نطاق المنظومة. ويعمل الأمين العام للأمم المتحدة كوديع لهذه الصكوك الدولية. وكثيرا ما «يطلب أعضاء لجان الصياغة من الأمانة أن تقترح ترجمة أفضل لتعبير أو عبارة ما، وفي هذة الحالة يتعاون المكتب الفني التابع للأمانة ودوائر الترجمة تعاونا وثيقا لايجاد تعبير أدق للمعنى المراد. ومن ناحية أخرى، قد تقترح الأمانة نفسها على لجنة أو فريق للصياغة إعادة النظر في بعض الترجمات التي تبدو غير متماسكة»(1).

وهناك عادة محمودة أصبحت متبعة، ألا وهي إشراك أحد المراجعين في مناقشات لجان وأفرقة الصياغة للمساعدة على إعداد الصيغ النهائية. وإن هذا المُراجِع غالبا ما يجمع بين المعرفة القانونية والدراية اللغوية. وهذا النوع من التعاون يضمن الجودة والرضا.

و«رغم الجهود المبذولة لتوحيد وتحديد وفهرسة المصطلح القانوني الدولي، فإن مفاهيم تكاد لا تترجم تظلّ موجودة، وتبقى هناك عبارات مستعصية عويصة وكلمات لها ظلال متعدّدة من المعاني يمكن أن تعرقل الترجمة.

«وإن العبارات المستخدمة في نظام قانوني ما لا يكون لها أحيانا مقابل في نظام قانوني آخر»(2).

وللحدّ من هذا المشكل، تصدر الأمم المتحدة من حين لآخر نشرات مصطلحية. وقد أصبح العديد من هذه المصطلحات مقبولا و مستعملا خارج المنظومة.

3. عدم التوحيد

من المشاكل التي يصادفها المترجم عدم توحيد المصطلح القانوني في العالم العربي. وقد يختلف المصطلح من بلد إلى بلد ومن وفد إلى وفد وحتى ضمن وفود البلد الواحد على فترات متفاوتة ! وكمثال على الاختلاف، يسمى«code» في المغرب «مسطرة» مثل «المسطرة الجنائية» «Penal Code». وهذه العبارة غير مستعملة في بقية الأقطار العربية. وإن هذه الظاهرة قد جعلت المترجم العربي محط الانتقاد أحيانا، وذلك لجهل مستواه أو لعدم إدراك الجهد الجهيد الذي يبذله أو التفاني الكبير الذي يتحلى به.

وحدث أن اقترح فريق من الخبراء العرب تعديلات (شكلية) على أحد مشاريع الاتفاقيات. ومرّت فترة على ذلك، ثم أن دائرة الترجمة سارعت في تلبية تلك الرغبة. ونسي أحد الوفود، الذي كان ضمن فريق الخبراء من قبل، فاقترح تعديلا للاقتراح، الذي أصبح مجسّدا في صلب مشروع الاتفاقية !

(1) Mala Tabory, Multilingualism in International Law and Institutions, Sijithoff and Noordhoff, 1980.

(2) المرجع نفسه، ص 131 ــ 132.

4. تخيّر المصطلح

ترجمة المصطلح القانوني تستلزم القدرة على فهم مكنون النص القانوني أو على الأقل إمكانية الاستناد إلى المعاجم والمراجع لمعرفة المقصود واختيار الحل الأنسب. وإن المترجم، المتخصص عادة في هذا الموضوع، يعتمد على معرفته الخاصة آخذاً في الاعتبار تلوّن المصطلح بتلوّن المفاهيم القانونية وكذلك أوجه الاستعمال والسياقات في اللغات المترجم منها. وقد يستغرق البحث منه وقتا غير يسير. وفيما يلي طريقة البحث عن مقابل المصطلح الجديد، أو على الأقل غير المتوفر في العربية. إن الخطوة الأولى هي فهم المدلول بالرجوع إلى المعاجم والوثائق الأجنبية، وأيضا العربية إذا تسنّى ذلك، يلي هذا اختيار اللفظ أو التعبير الملائم للدلالة على المعنى المراد. وهذه أمثلة على ذلك :

التعبير : liquidated damages

التعاريف :

«Damages which can be exactly calculated or valued and the amount agreed by both parties in an action for breach of contract».. (Longman Dictionary of Business English.)

«Where the amount of compensation claimed is left to be assessed by the court, damages are called unliquidated.

But sometimes the parties agree in advance the amounts payable in the event of breach. Such an amount is called liquidated damages, and in any action for breach of the contract the court will award the pre-assessed sum unless is has been fixed in such a way as to break the rules against penalties».

(General Principles of English Law, P.W.D. Redmond, M and E Handbooks).

«These are damages which are ascertained and agreed beforehand by the parties to the contract. Having laid down the amount to be paid by either party on breach, it follows that the only dispute will be as to the breach itself, not the damages».

«Liquidated damages clause provides that, upon a failure to perform a specified obligation by one party, the aggrieved party is entitled to a sum of money agreed at the time the contract is entered into from the party failing to perform».

(A / CN.9 / WG.V / WP.20 / Add. 19.para. 1 (Ch.XIX).)

«في العقود والالتزامات : أضرار مقطوعة أو مقرّرة. المبلغ الذي يفرض العقد على الفريق المخلّ دفعه للفريق الآخر نظير الاخلال بمقتضيات العقد».

(معجم الفاروقي، انكليزي — عربي)

المقابل الفرنسي «dommages -intérêts»

تعليقات

ترجم هذا التعبير أول الأمر ترجمة حرفية، أي «تعويضات مصفاة». ثم قدّمت الاقتراحات التالية من بعض المترجمين :

«تعويضات اتفاقية»

و«تعويضات متفق على مبالغها» (استنادا إلى معجم إلياس العصري)

و«تعويضات مسوّاة سلفا»

و«أضرار مقطوعة» (استنادا إلى معجم الفاروقي)

و«أضرار محدّدة»، الخ.

وقد استقر الرأي على تعبير «تعويضات مقطوعة»، الذي يجمع بين الاختصار وتأدية المعنى. ذلك المبلغ المقطوع هو المبلغ المحدد سلفا. ويمكن أيضا استعمال تعبير «التعويضات المقررة». وقد ورد هذا التعبير الجديد جزئيا في معجم عربي (الفاروقي) (أضرار **مقطوعة**).

مثال آخر :

التعبير : hardship clauses

التعاريف :

«hardship : شدة، قسوة، صعوبة، عسر، مشقة. القسوة التي ينطوي عليها النص القانوني بالنسبة لأوضاع معيّنة إذا فسّر تفسيرا خاصا، وهي منشأ الدعاوي المسماة hard cases التي يرى فيها القاضي نفسه إزاءها مضطرا للانحراف عن النص القانوني بعض الشيء (راجع hard cases)». (معجم الفاروقي). و لم يرد في هذا المعجم التعبير الذي نبحث عنه.

«A typical hardship clause has two main aspects : (1) it defines hardship ; (2) it provides for renegotiation to adapt the contract to the new situation provided by the hardship. As conceived in this Guide, it would apply when a change of circumstances makes the performance of a party's obligations more onerous, but does not prevent that performance».

(A / CN.9 / WG.V / WP.20 / Add.22, para. 1 (Ch. XXII.)

ثالثا ــ **طروء ظروف*** استثنائية عامة :

تنص المادة 147 مدني مصري في فقرتها الثانية على أنه «إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدي، **وإن لم يصبح مستحيلا**، صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضي تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصالح الطرفين أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول، ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك. «وليس لهذا النص مقابل في القانون اللبناني. فالمشرّع اللبناني لم يأخذ كالمشرع الفرنسي بنظرية **الظروف الطارئة*** التي قنّنتها المادة 147 مدني مصري. كذلك رفض القضاء المدني اللبناني أن يأخذ بهذه النظرية على خلاف القضاء الاداري اللبناني».

(أصول المعاملات، الجزء الأول، جلال علي العدوي، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، بيروت). هذا تعريف قريب من المقصود.

«Hardship' is a term that is used in the Guide to describe a change in economic financial, legal or technological factors which cause serious adverse economic consequences to a contracting party, thereby rendering more difficult the performance of his contractual obligations».

(A / CN.9 / SER.B / 2, UNCITRAL Legal Guide on Drawing Up International Construction of Industrial Works (Ch. XXII.)

المقابل الفرنسي : «clause d'adaptation»

ترجمات مقترحة : «شروط العسر أو الشدة» و«الظروف العسيرة أو العصيبة الطارئة»، الخ.

وقد وقع الاختيار على تعبير «أحكام الظرف الطارىء»، إذ أن الحدث غير متوقع ويصعب معه الوفاء بالالتزامات التعاقدية. والفرق بينه وبين القوة القاهرة (force majeure) هو أنها يستحيل معها التنفيذ.

وإن حداثة المصطلح وعدم تداوله قد يفضيان أحيانا إلى الانتقاد، الذي قد يكون صائبا فيساهم في التحسين. وقد يكون الانتقاد لمجرد الاعتراض. وفيما يلي ملاحظات «للترجمة العربية حول أهم التعابير المستخدمة في الدليل» (المشار إليه أعلاه).

- security for performance	كفالة الأداء
- guarantee	ضمان

* التسطير غير موجود في الأصل.

ضامن	- guarantor
خطابات الاعتماد	- letters of credit
التأخير	- delay
وسائل التسوية	- remedies
تاريخ محدّد	- milestone date
تعويضات نقدية	- liquidated damages
قائمة حصرية	- exhaustive list
الممكنة	- possible
بدء	- commencement
الصعوبات المتعلقة بتنفيذ العقد	- hardship clauses

الملاحظ أن بعض هذه التعابير غير قانونية وغير مستعصية، بينما اعتبرت من «الأهم»، وبعضها يسهل العثور عليه في المعاجم المتخصصة. أما البعض الآخر فغير دقيق، مثل التعبير المقابل لـ : «liquidated damages» أي «تعويضات نقدية». إن هذه التعويضات قد لا تكون نقدية ! ربما توهم المرء أن لها علاقة بـ liquid ! وهناك أيضا التعبير المقابل لـ : «hardship clauses» (الصعوبات المتعلقة بتنفيذ العقد). إن في هذا الاقتراح إسهابا كما أنه غير محدد. وإن «delay» قد يكون تأخرا (غير متعمّد) أو «تأخيرا» (متعمّد أو من الغير). أما المعرفة الفنية فقد تقابل «artistic knowledge»

هكذا، نرى أن مهمة المترجم تتعثر بصعوبة البحث ولزوم الاثبات ـــ وليس هذا الأمر وقفا على اللغة العربية.

ويتمحور المشكل حول مسألتين اثنتين هما المصطلح والتركيب.

4. 1 المصطلح

فيما يلي مصطلحات نشب بصددها الخلاف في بعض المناسبات.

4. 1. 1 الصك

ارتأت دائرة الترجمة العربية أن تضع هذه الكلمة مقابل «instrument» للتمييز بينها وبين «document» «وثيقة» و«paper» «ورقة»، الخ. لكن أحد المندوبين أصرّ على استعمال كلمة «وثيقة» عوضا عن «صك». وكان السبب في ذلك أن الناس في بلده لا يألفون كلمة «صك». لكن، الغريب أن هذه الكلمة مستعملة في بلدان أخرى («صك زواج» و«صك الانتداب الفرنسي» ، الخ).

وأجري البحث المقتضب التالي لاقناعه :

الصك هو : ـــ الكتاب **أو كتاب الاقرار** بالمال **أو غير ذلك**. (المنجد في اللغة والاعلام)
ـــ وثيقة بمال أو نحوه. (المعجم الوسيط)
ـــ مستند، وثيقة مكتوبة، محرّر قانوني (رسمي أو عرفي) حجة تحريرية. (المعجم القانوني للفاروقي)
ـــ وثيقة قانونية تصدر من أجل محكمة. (معجم أدبي عربي وانكليزي، جوزيف كاتافوغو)

وتستعمل كلمة «صك»، في الشريعة الاسلامية «contract».

وهناك أيضا : صكوك الغفران (في القرون الوسطى)

1.1.1.4 في اللغة الانكليزية :

(Instrument)

صك، حجة، سند، اتفاقية، (المورد) مستند، وثيقة رسمية، عقد كتابي.

(The Oxford English Dictionary)

A formal document, as deed, contract, etc...(Webster's New Universal)

ـــ (وثيقة رسمية، مثل السند المكتوب، العقد، الخ).
Legal document (Family Word Finder, Reader's Digest)

4. 1. 1. 2 في الأمم المتحدة

لا ينظر إلى اللغة العربية بمعزل عن اللغات الأخرى، ولا بد لها من أن تجاريها في دقة التعبير وضرورة الاصطلاح ولزوم توحيد الاستعمال، لاسيما وأن الاستعمال يختلف من قطر عربي لآخر : وثيقة (document) وسند (bill) وكمبيالة (note) وصك (instrument) وورقة (paper) وميثاق (charter) وعهد (covenant) وعقد (contract) واتفاق (agreement) ومعاهدة (treaty) واتفاقية (convention)، الخ.

لكنه لم يقتنع !

4. 1. 2. المال

وردت هذه العبارة في نص مشروع إحدى الاتفاقيات مقابل كلمة «property» واعترض على استعمالها. وحاول المترجم العربي في هذه المرة أيضا أن يقنع بضرورة استعمالها. وهكذا، قام أحد المراجعين بإعداد الدراسة التالية :

«قامت دائرة الترجمة في الأمم المتحدة بترجمة مشروع اتفاقية خلافة الدول في مال الدولة ومحفوظاتها وديونها، الذي وضعته لجنة القانون الدولي. واستخدمت فيه كمقابل للمصطلح «Biens / Property» كلمة «مال» وأحيانا قليلة «ممتلكات». ولما كانت ضرورة الاتساق، ولا سيما في نص قانوني كهذا، تقتضي استعمال كلمة واحدة مقابل المصطلح الواحد، فلا بد من اختيار إحدى هاتين الكلمتين المترادفتين. وقررت الدائرة استخدام كلمة «مال» في كل المواد ذات الصلة التي سيقرها المؤتمر لأنها وجدت بعد دراسة مستفيضة للكلمتين أن الأسباب اللغوية والفنية التالية تبرّر هذا الاختيار :

1 ـــ «المال» بالتعريف المعجمي هو «**كل ما يملكه الفرد أو الجماعة من متاع أو عروض تجارة، أو عقار، أو نقود، أو حيوان (ج) أموال**». وهي بهذا تقابل بالضبط «Property» و«Biens» بمعناها العام. أما «ممتلكات»، وإن تكن مرادفة للمال من حيث المعنى، فلا توجد كمادة في المعجم، وبالتالي ليس لها تعريف يمكن المقارنة بينه وبين تعريف «المال».

2 ـــ و «المال» بالتحليل اللغوي هو «الملك». فتقول مالي، أي ما (هو) لي (ملكي)، وتقول هذا مالي وهذه أموالي (أملاكي). وفي حين تستطيع أن تقول هذه «ممتلكاتي» لا تستطيع أن تقول هذا «ممتلكي».

3 ـــ و«المال» مصطلح قانوني عريق في الشريعة الاسلامية وفي القوانين العربية الحديثة، وتجد في كل المراجع القانونية العربية ذات الصلة بالموضوع تعريفا لكلمة «مال» وكذلك لكلمتي «ملك» و«ملكية» بوصفها مصطلحات قانونية، أما «ممتلكات» فلم تعامل كمصطلح قانوني، بل ككلمة **دارجة**.

4 ـــ كلمة «مال» وليس «ممتلكات» هي التي جاءت في مقابل «property»و«Biens» في أهم المعاجم الثنائية العامة ومعاجم المصطلحات القانونية.

5 ـــ وحتى لو سلّمنا جدلا أن «مال الدولة» كما تعرّفه القوانين الداخلية للدول العربية، أقل شمولا من «ممتلكات» أو«أملاك»، فليس لهذا التعريف أي علاقة بالمعنى الخاص المعطى لهذا المصطلح في الاتفاقية، **والمسألة في نهاية المطاف هي مسألة اصطلاح**.

فالمادة 8 تقول :

«(الأغراض مواد هذا الباب، يراد بتعبير «**مال الدولة» الأموال والحقوق والمصالح** التي كانت، في تاريخ خلافة الدول، **ملكا** للدولة السلف وفقا للقانون الداخلي لهذه الدولة)».

إذن، فهذا معنى خاص لأغراض هذه الاتفاقية. وحيثما جاء تعبير «مال الدولة» يكون شاملا للعناصر الثلاثة ولا محل للالتباس فيه، ولا محذور من استعماله لأنه مستقل عن أي تعريف له خارج هذه الاتفاقية.

6 ــ وهناك، فضلا عن ذلك، أسباب فنية صرف أدت إلى اختيار كلمة «مال» وهي :

(أ) في عدة مواضيع تأتي كلمة «Property» «مال» غير مرتبطة بكلمة دولة، وهنا علينا أن نختار بين «ممتلكات» أو «أموال». وهذا قد يثير مشاكل.

(ب) واستخدام كلمتين مقابل كلمة واحدة «Property» أو «Biens» يجعل النص العربي غير مطابق للنصين الانكليزي والفرنسي، مع أنه ستكون له ما لهما من الحجية أو القوة القانونية.

(ج) في حين لا يوجد، في الحقيقة، ما يمنع لغويا من استعمال عبارة «ممتلكات منقولة، وغير منقولة»، فإن المأثور في الاستعمال العام والقانوني هو **«مال منقول، ومال غير منقول»**.

(د) الوقع اللغوي المباشر للعبارات:«ممتلكات دولة منقولة وممتلكات دولة غير منقولة» أو «ممتلكات منقولة لدولة أو ممتلكات غير منقولة لدولة» يوحي بأن الدولة هي المنقولة أو غير المنقولة أو أن الممتلكات منقولة أو غير منقولة إلى دولة.

أما العبارات : **«مال منقول»** و**«مال غير منقول»** و**«مال دولة منقول»** و**«مال دولة غير منقول»** فهي مباشرة وجارية على المأثور والمأنوس في الاستعمال العام والقانوني.

وقد أثير في الدورة الحالية لمؤتمر خلافة الدول اعتراض وجيه حقا على تفسير مال الدولة بأموال...، لأننا إذا فسّرنا الشيء بنفسه كنا مثل «الشاعر» الذي ألهمته ربّة الشعر بالبيت المشهور :

كأننا والماء من حولنا قوم جلوس حولهم ماء

وقد كان يمكن أن تكون هذه الحجة قاطعة لو كان المراد هو تفسير عبارة «مال الدولة» تفسيرا لغويا، أو حتى تفسيرا قانونيا عاما.

ولكن الاتفاقية لا تريد أن تضع تفسيرا قانونيا عاما، بل تعريفا **اصطلاحيا** لعبارة «مال الدولة» مقصورا على أغراض الاتفاقية ذاتها، يجعل «مال الدولة»، بصرف النظر عن أي معنى لغوي أو قانوني له خارج الاتفاقية، شاملا للأموال والحقوق والمصالح التي كانت في تاريخ الخلافة ملكا للدولة السلف وفقا لقانونها الداخلي.

وهذا تعريف اصطلاحي بحت.

فهل بعد هذا من مزيد للدلالة على استعداد المترجم العربي وغيرته وتعبه ؟

4. 2 التركيب

التركيب في ميدان القانون يخضع مثل غيره من التراكيب لقواعد اللغة ومقتضيات الأسلوب. ويمتاز النص القانوني عادة بالدقة والايجاز. وإن المصطلح والمستوى اللغوي هما اللذان يدلاّن على طابعه الخاص. وليس الاصطلاح على الأسلوب وإنما على المفردات. والمصطلح وحده هو الذي يميز الحقوقيين عن غيرهم. بل إن اللغوي، إن هو ألمّ بالمصطلح، أقدر على الحبك والتركيب. ومن المهم جدا أن يكون في ميسور الحقوقي أن يرتب ويقدّم ويؤخر ليستقيم المبنى ويتضح المعنى.

وهذه أمثلة على ضرورة التشذيب والتقديم والتأخير.

«أن يتذرع باستحالة تنفيذها [الاتفاقية] كسبب لانهائها أو الانسحاب منها».

هل المقصود: باستحالة تنفيذها... أو الانسحاب منها ؟

أم : كسبب لانهائها أو الانسحاب منها ؟

الاقتراح الثاني هو الصحيح. إذن نترجم النص كالآتي :

«أن يتذرع باستحالة تنفيذها كسبب لانهائها أو للانسحاب منها».

وهذا مثال آخر من هذا القبيل :

يترتب على... تخويل الطرف الآخر التذرع به بوصفه سببا **لانهاء المعاهدة أو لوقف** العمل بها.

من الأفضل: اتخاذه ذريعة لانهاء.. أو لوقف...

المادة 14

المذكرات الايضاحية

«تشفع جميع المقترحات المقدمة لادراج بنود في جدول الأعمال بموجب الفقرة الفرعية 1 (ب) من المادة 11، أو التي يتضمنها طلب عقد دورة استثنائية، ومذكرة ايضاحية».

من الأفضل

المادة 14

المذكرات الايضاحية

«تشفع بمذكرة إيضاحية جميع المقترحات الداعية إلى إدراج بنود في جدول الأعمال، والمقدمة بموجب الفقرة الفرعية 1 (ب) من المادة11، أو التي يتضمنها طلب عقد دورة استثنائية».

وقد تدخّل أحد الوفود لتغيير مواد أحد المشاريع. وفيما يلي أمثلة على نوع التدخل، مع بعض التعليقات :

المادة 66 (الفقرة 3)

النص الانكليزي

«3. The provisions of paragraph 2 apply unless all the parties to a dispute referred to in that paragraph by **common consent** agree to submit the dispute to an arbitration procedure, including the one specified in the annex to the present convention».

النص الفرنسي

«3. Les dispositions du paragraphe 2 s'appliquent à moins que toutes les parties à un différend relevant dudit paragraphe **ne décident d'un common accord** de le soumettre à une procédure d'arbitrage, notamment à la procédure définie dans l'Annexe à la présente convention».

النص العربي (قبل التغيير)

«3 ــ تطبّق أحكام الفقرة 2 ما لم تتفق، بالتراضي، جميع الأطراف في النزاع المشار إليه في تلك الفقرة على إخضاع النزاع لاجراء تحكيمي، بما في ذلك الاجراء المحدد في مرفق هذه الاتفاقية».

النص العربي (بعد التغيير)

«3 ــ تطبّق أحكام الفقرة 2 ما لم تتفق جميع الأطراف في النزاع المشار إليه في تلك الفقرة، بالتراضي، على إخضاع النزاع لاجراء تحكيمي، بما في ذلك الاجراء المحدّد في مرفق هذه الاتفاقية».

في النص العربي المقترح أصلا تأتي عبارة «بالتراضي» مباشرة بعد عبارة «تتفق»، ويستبدل من التركيب أن الاتفاق يتم بالتراضي، بينما يفصل الاقتراح الثاني (من جانب المندوب) بين هاتين العبارتين. وليس من الواضح إذا كان «النزاع» المشار

إليه في تلك الفقرة «بالتراضي» أم «تتفق بالتراضي جميع الأطراف» ! وإن النص الفرنسي واضح أيضا حيث جاء فيه «ne décident d'un commun accord».

وقد لحق بالمادة 67 ما لحق بالمادة 66.

المادة 67 (الفقرة 1)

النص الانكليزي

«1. The notification provided for under article 65, paragraph 1 must be **made in writing**».

النص الفرنسي

«1. La notification prévue au paragraphe 1 de l'article 65 doit être **faite par écrit**».

النص العربي (قبل التغيير)

«1 ــ يجب أن يقدّم كتابة، الاخطار المنصوص عليه في الفقرة 1 من المادة65».

النص العربي (بعد التغيير)

«1 ــ يجب أن يقدّم الاخطار المنصوص عليه في الفقرة1 من المادة 65، كتابة».

إن النص العربي، بعد التغيير، مربك. وليس من الجلي إذا كان «الاخطار يقدّم كتابة» أم «الاخطار منصوص عليه كتابة». وفي حين أنه ليس من المعتاد أن ينص على شيء في مادة ما في شكل غير كتابي، فإن النص المقترح أصلا واضح ومحدّد المعالم، على غرار النصين الانكليزي والفرنسي، اللذين لم يفصلا بين «يقدّم» و«كتابة» («made in writing» و«faite par écrit»). ولقد فصل بينهما المندوب في النص العربي.

من هنا نتبيّن كيف يتداخل المنطق والاعتبارات اللغوية في عملية الترجمة، في مختلف اللغات. وهذا ما لا يدركه غير المترجمين في كثير من الأحيان.

الخلاصة

الفرق بين النص القانوني وغيره هو أن هذا النوع من النصوص ملزم بطابعه ويستوجب الدقة إلى أقصى الحدود، لذا فإن المصطلح يلعب فيه دورا بارزا بالاضافة إلى التركيب الذي يجب أن يحظى بالعناية بحيث يكون سليما وواضحا إذا أريد الوضوح. ومن المعروف عن أهل القانون أنهم يحرصون أشد الحرص على الدقة لأن التهلهل كثيرا ما يؤدي إلى التعقيدات وكثرة التفسيرات.

وإن أول عقبة يصطدم بها القانوني أو المترجم العربي هي المصطلح غير الموحّد في العالم العربي. ومن المفرح أن هناك محاولات تبذل لتوحيد الاستعمال والتشريعات. هكذا، يجتمع مجلس وزراء العدل العرب دوريا لهذا الغرض، كما تسعى إلى تحقيقه المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي. وقد أنشأ المجلس المذكور المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية وينتظر من هذا المركز أن يزاول نشاطا نافعا في هذا الصدد.

وينقسم المصطلح القانوني العربي إلى شقين : المصطلح المعهود المتداول والمصطلح المستجد. ولا بد من الالمام بالمصطلح المتداول عن طريق الدراسة والتحصيل، إلاّ أن مشكلته أنه ما زال غير موحّد تماما. أما المصطلح المستجد فيستدعي معرفة المصطلح المتداول، إذ أنه قد يتفرع عنه ويقترب منه، وأيضا القدرة على البحث والتنقيب وعلى إيجاد المقابل.

ونرمز إلى ذلك كالآتي :

ن ق = م$_1$ م$_2$ + ت

حيث : ن ق : نص قانوني

وم = مصطلح وم$_1$ = مصطلح متداول

وم$_2$ = مصطلح مستجد و ت : تركيب.

ومن الأمثل ألاّ يتصدى لترجمة القانون إلاّ القانوني. لكن، لحسن الحظ، فإن بعض المعاجم المتخصصة متوفرة، إلاّ أنها لا تسعف من يجهل القانون. وقد تأتي المعرفة بكثرة التعامل مع النصوص القانونية، فيصبح المترجم متخصصا، في ترجمة الموضوع لا في الموضوع نفسه. وهذه أدنى درجة مطلوبة.

وإن التعاون بين المترجمين والمندوبين العرب أمر لازم في كل الأحوال.

* * *

نص مترجم ومراجع

(Sales No.E.87.V.10, A / CN.9 / SER.B / 2 مقتطف من الوثيقة)

CHAPTER XXII. HARDSHIP CLAUSES

Summary. Hardship is a term that is used in the Guide to describe a change in economic, financial, legal, or technological factors which causes serious adverse economic consequences to a contracting party, thereby rendering more difficult the performance of his contractual obligations. A hardship clause usually defines hardship, and provides for renegotiation to adapt the contract to the new situation created by the hardship (paragraph 1). Hardship clauses are to be distinguished from exemption clauses (paragraph 2).

A hardship clause may be considered to have the advantage that renegotiation under it might avert a disruptive failure of performance by the party affected by the changed circumstances. The clause may also facilitate renegotiation by providing a framework within which it may be conducted (paragraph 3).

A hardship clause has, however, several disadvantages which may outweigh the advantages described above. The possibility of renegotiation makes the contract to some degree unstable, the definition of hardship tends to be imprecise and vague, and the inclusion of the clause may induce the advancement of spurious claims that hardship exists to avoid the performance of obligations (paragraph 4). Furthermore, the purchaser may in particular be disadvantaged because the contractor will potentially have more opportunities to invoke the clause than the purchaser (paragraph 5). The Guide deals with other clauses which may be included in the contract and which may apply when a change of circumstances causes serious adverse economic consequences to a party. The purchaser may wish to consider whether the inclusion of those clauses renders a hardship clause unnecessary (paragraph 6).

If, despite its disadvantages, the parties wish to include a hardship clause in the contract, it is advisable to draft it so as to reduce the uncertainty it might create as to the obligations of the parties. It may be acceptable for the clause to define hardship, and in addition to include a list of events on one or more of which alone a party can rely to invoke the clause (paragraph 7 and 12). A restrictive definition of hardship may be adopted under which all required elements must be satisfied before hardship is deemed to occur (paragraphs 8 to 11). The parties may wish to consider the inclusion of other limitations to invoking a hardship clause, since those limitations may reduce the instability introduced into the contract by the clause (paragraph 13).

ملخص

الظروف الطارئة هي مصطلح يستخدم في الدليل لوصف تغير في العوامل الاقتصادية أو المالية أو القانونية أو التكنولوجية يترتب على أحد الطرفين المتعاقدين عواقب اقتصادية خطيرة غير مواتية مما يجعل أداءه لالتزاماته التعاقدية أكثر صعوبة . ويقدم الحكم المتعلق بالظروف الطارئة عادة تعريفاً للظروف الطارئة ، وينص على اعادة التفاوض بغية تعديل العقد ليتمشى مع الوضع الجديد الذي أوجدته الظروف الطارئة (الفقرة ١) . ويجب التمييز بين أحكام الظروف الطارئة وأحكام الاعفاء (الفقرة ٢) .

وقد يرى أن للحكم المتعلق بالظروف الطارئة مزية قوامها أن اعادة التفاوض بمقتضاه يمكن أن تحول دون تخلف أحد الطرفين عن الأداء من جانب الطرف المتأثر بالظروف المتغيرة . كما أن هذا الحكم قد يسهل اعادة التفاوض عن طريق توفير اطار يمكن ضمنه عقد المفاوضات الجديدة (الفقرة ٣) .

لكن الحكم المتعلق بالظروف الطارئة له عدة عيوب قد ترجح المزيتين الموصوفتين أعلاه . فامكانية اعادة التفاوض تصيب العقد بشيء من عدم الاستقرار، ويجتنح تعريف الظروف الطارئة الى أن يكون غير دقيق ومبهما ، كما أن ادراج الحكم يمكن أن يغري بالتقدم بادعاءات زائفة بوجود ظروف طارئة تحتبا لأداء الالتزامات (الفقرة ٤) . يضاف الى ذلك أن المشتري قد يضار بوجه خاص ، لأن المقاول يحتمل أن تكون لديه فرص أكثر مما لدى المشتري بالتذرع بالحكم (الفقرة ٥). ويتناول الدليل أحكاما أخرى يمكن ادراجها في العقد وتطبيقها عندما يطرأ تغير في الظروف يرتب على أحد الطرفين عواقب اقتصادية خطيرة غير مواتية . وقد يود المشتري النظر فيما اذا كان ادراج هذه الأحكام يجعل الحكم المتعلق بالظروف الطارئة غير ضروري (الفقرة ٦) .

وقد يرغب الطرفان في أن يدرج في العقد حكما يتعلق بالظروف الطارئة ، بالرغم من مساوئه ، بهدف التقليل من عدم اليقين الذي يمكن أن يترتب على بشأن التزامات الطرفين . وربما كان من المقبول أن يقدم الحكم تعريفه للظروف الطارئة ، وفضلا عن ذلك يورد قائمة بالأحداث التي يستطيع أحد الطرفين التعويل على واحد منها أو أكثر للتذرع بالحكم (الفقرتان ٧ و ١٢) . ويمكن اعتماد تعريف تقييدي يشترط لاستيفاء العناصر المطلوبة جميعها قبل الاعتبار أن الظروف الطارئة قد حدثت (الفقرات ٨ الى ١١) . وقد يود الطرفان النظر في ادراج تقييدات أخرى للتذرع بالحكم المتعلق بالظروف الطارئة ، طالما أن هذه التقييدات يمكن أن تخفف من عدم الاستقرار الذي يدخله الحكم على العقد (الفقرة ١٣) .

تعليقات على هذا النص

هذا ملخص فصل من فصول «دليل قانوني بشأن صياغة عقود المنشآت الصناعية». ولقد استقر الرأي على استعمال تعبير «أحكام الظروف الطارئة» مقابل «hardship clauses»، لأسباب ذكرت من قبل (انظر الصفحات 4 و5 و6 و7). ونرى أن المترجم والمراجع استعملا تعبير «الأحكام المتعلقة بالظروف الطارئة». وهذا صحيح.

الأرقام الرومانية الكبيرة تقابل في العربية، اصطلاحا، الأرقام المكتوبة بكامل حروفها.

أما عن عبارة «summary»، فتقابلها في العربية عبارات «ملخص» و«خلاصة» و«موجز» و«مجمل» و«مختصر» و«وجيز»، الخ. غير أن الانكليزية لها مترادفات أيضا منها: digest وabstract وoutline وcondensation وprécis وresumé وabridgement وepitome، الخ. هكذا، نرى ضرورة إيجاد المقابل الدقيق للعبارة الانكليزية. وقد جرت العادة، في الأمم المتحدة، على استعمال «ملخص» أو «موجز» مقابل «summary» و«مجمل» مقابل «outline» و«خلاصة» مقابل «abstract». ولضرورة التوحيد، استعملت في كل فصول الدليل عبارة «ملخص».

وفيما يلي ملاحظات على نواحي معيّنة من هذا النص :

1 — «change in economic factors» (تغيّر في العوامل الاقتصادية) : أضيفت عبارة «يطرأ» (يمكن استعمال «يحصل» أو «يحدث» أو «يقع» أيضا) لاعطاء الجملة طابعا عربيا ولاراحة الجملة. وقد استعمل المترجم عبارة «العوامل» مقابل «factors». وهذا صحيح، غير أن المراجع فضّل عبارة «الظروف». وهذا استعمال يتلاءم مع تعبير «الظروف الطارئة».

2 — «which causes ...to» تعبير (يرتب على أحد الطرفين...) غير مستساغ أصبح التركيب بعد تدخل المراجع، أكثر سلاسة ووضوحا. وكان بالامكان أيضا استعمال «يتسبّب لأحد... في عواقب اقتصادية غير مواتية مما يجعل...».

3 — «Usually defines» (يقدم الحكم المتعلق بالظروف الطارئة عادة تعريفا): عيب هذا الاستعمال أن عبارة «عادة» تأتي مباشرة بعد «الطارئة». فهل هذه الظروف طارئة عادة ؟ ليس هذا هو المقصود. يمكن تلافي الالتباس بوضع عبارة «عادة» بين فاصلتين. استعمال آخر ممكن : و«إن الحكم المتعلق... يعرف عادة ...».

4 — «hardship» (لهذه الظروف): تصرف من المراجع ويقابل هذا التعبير «hardship». إلاّ أن «hardship» لا تعني «الظروف» ولذلك، أضيفت عبارة «لهذه»، للدلالة على هذا النوع من الظروف وقد استعمل المترجم عبارة «الظروف الطارئة» وكان بالامكان عدم تدخل المراجع هنا، إلاّ أن الحل الذي اقترحه أوجز وأفصح، إذ يشير إلى الظروف الاقتصادية... المذكورة آنفا.

5 — «renegotiation» (إعادة التفاوض أ التفاوض من جديد). المترجم استعمل أيض «المفاوضات الجديدة»، في مكان آخر في الفقر التالية، وهذا التعبير يقابل «new negotiations» تعبير «renegotiation» الوارد في النص. (انظر أيض الحاشية 12).

6 — «Exemption clauses» (أحكا الاعفاء): وردت إشارة إلى الفقرة 2 من هذ الفصل. لا بد من الرجوع إذن إلى هذه الفقر وتوحيد الاستعمال معها.

7 — «may be considered»: أضيفت عبار «وقد» للربط بين الفقرات. استعملت عبارة «يرى كفعل مبني للمجهول، إلاّ أن القارىء لا يدرك

للوهلة الأولى ما إذا كان الفعل كذلك أم أنه مبني للمعلوم: من يرى إذن ؟ عبارة «يعتبر» أكثر شيوعا في هذا الباب. تصبح الجملة كالآتي: «وقد يعتبر أن للحكم» أو «وقد ينظر إلى الحكم... على أن له مزية».

8 — «to have the advantage that»: مزية قوامها أن...): هناك استعمال آخر ممكن هو: «مزية تتمثل في أن...».

9 — «It might avert»: عبارة «avert» تقابل: «يتجنب» و«يتفادى» و«يتلافى» و«يتحاشى» و«يتقي»، الخ. استعمل هذا الفعل هنا كمتعدّ. وقد اقترح المترجم لهذا التعبير : «يمكن أن يتجنّب». وهذا اقتراح صائب. وقد عدّله المراجع فأصبح: قد يحقق تفادي». ومن عيب هذا الاقتراح أنه يأتي بمضافين. ولعل اقتراح المترجم أفضل.

10 — «disruptive» (مربك): هذا اقتراح من المراجع. وقد استعمل المترجم تعبير «تعطيلي»، الذي يبدو غريبا على السمع. وتقابل عبارة «disrupt» «تعطيل» و«تفكيك» و«إرباك» و«تمزيق». عبارة «مربك» أفضل.

11 — «conducted» (عقد): عبارة «عقد» هنا فيها شيء من الابهام. قد يتبادر إلى الذهن معنى «contract». من الأحسن استعمال عبارة «إجراء».

12 — «renegotiation» (المفاوضات الجديدة) أو فقط «إعادة التفاوض» فتصبح الجملة: «يمكن ضمنه إعادة التفاوض». هذا الاستعمال لا يتناسب مع ما ورد من قبل أو في الفقرة 3 من هذا الفصل، المشار إليها بعد التعبير، أي «إعادة التفاوض».

13 — «فإمكانية» : استعملت الفاء للربط.

14 — «makes the contract to some degree unstable» (تصيب العقد بشيء من عدم الاستقرار): هذه ترجمة شبه حرفية. قد تكون الجملة الآتية أفضل «فإمكانية إعداة التفاوض» قد تقلّل من مفعول العقد إلى حد ما.

15 — «tends to» (يجنح): إمكانية أخرى: «يميل».

16 — «vague» (مبهم): مترادفاتها: indefinite و uncertain و obscure و ambiguous و inscrutable و unfathomable و cryptic و enigmatic، الخ. أما في العربية فهناك: «غامض» و«مبهم» و«ملتبس» و«غير محدد» و«غير جلي» و«ملغز» و«عويص» و«بعيد المأخذ» و«عسير الفهم». ولعل أفضل مقابل لـ «vague» هو «مبهم» ول «obscure» هو «غامض» و«ambiguous» «ملتبس».

17 — «induce the advancement of spurious claims» (يغري بتقديم ادعاءات زائفة). «to induce»: «يرغّب في» و«يحمل على» و«يستميل» و«يحدث»، الخ. استعمال «يغري» موفق. «the advancement of»: استعمل المترجم «التقدّم ب» واقترح المراجع «تقديم»، وفي هذه الحال يجوز الوجهان.

18 — «to avoid the performance of obligations» (تجنّبا لأداء الالتزامات): يلاحظ أولا استعمال المفعول لأجله، بدلا من «لتجنّب». «performance»: يمكن استعمال «وفاءً ب» أيضا، لكن في هذه الحالة، يجب التوحيد مع الفقرة 4 من هذا الفصل، المشار إليها، حيث ورد التعبير التالي: «يكون على المقاول أن **يؤدي** خلال التشييد عددا من الالتزامات».

19 — «Furthermore» (يضاف إلى ذلك): هناك حلول أخرى هي: «وعلاوة على ذلك» و«بالاضافة إلى ذلك»، الخ.

20 ــ «disadvantaged» (يضار): حل موفق.

21 ــ «in particular» (بوجه خاص): يمكن أيضا استعمال تعابير مثل «على الخصوص» و«بصفة خاصة»، الخ.

22 ــ «contractor» (مقاول): توجد في العربية مقابلات لعبارة «contractor» هي: «متعاقد» و«فريق في عقد» و«ملتزم» و«متعهد» و«مقاول»، لكن هذه الأخيرة هي الأصح حسب مقتضيات السياق، لأن الأمر يتعلق بمقاولة لتشييد المنشآت الصناعية.

23 ــ «opportunities to invoke» (فُرَص بالتذرع بالحكم): الأصح «للتذرع بالحكم». الترجمات الممكنة لـ «to invoke»: «يستعين ب» و«يستمسك ب» و«يستشهد ب» و«يستند إلى» و«يتذرع ب» و«يحتكم إلى» و«يحتج ب» و«يلجأ إلى». وإن الحل الذي اختاره المراجع جل موفق في هذا السياق.

24 ــ أضيف هذا التعبير هنا أيضا لاعطاء الصبغة العربية.

25 ــ «if ...the parties wish» (وإذا رغب الطرفان): استعمل المترجم تعبير «وقد يرغب ...» وهذا خطأ. وإن الجملة في مرحلة الترجمة قبل المراجعة غير واضحة بل إنها ناقصة. «uncertainty»: هذا تعبير يحتاج فيه المترجم عادة. المقابلات في اللغة العربية: «شك» و«حيرة» و«التباس» و«لبس» و«عدم يقين» و«عدم التيقن» و«ريب» و«ريبة» و«عدم التأكد»، الخ. جاء في «المعجم الوسيط» اللُّبس هو الشبهة وعدم الوضوح. ربما تكون هذه العبارة هي الأنسب. من الملاحظ كذلك أن المراجع أضاف تعبير «في هذه الحالة» ليستقيم الأسلوب العربي. إنها لا تضيف شيئا على المعنى المقصود. الطرفان: جاء استعمال المثنى لأن العقد عادة يكون فيه طرفان رئيسيان لا ثالث لهما ؛ في هذه الحالة «المشتري» و«المقاول»، وهما اللذان يعنيهما العقد.

26 ــ أسقط المترجم عبارة «hardship».

27 ــ «must» : (يتحتم ويتوجب ويتعيّن ويجب).

28 ــ «instability» (عدم الاستقرار): هذه الترجمة تبدو حرفية. ربما يكون الأفضل ترجمة الجملة هكذا: «بما أن هذه التقييدات قد تقلل من الضعف الذي يعتور العقد بسبب هذا الحكم»، وبهذا تتخذ الجملة قالبا عربيا صرفا.

ترجمات أخرى (غير مراجعة)

النص 1

الفصل الثاني والعشرون ــ **شروط العسر**

ملخص : يستخدم تعبير «العسر» كمصطلح في الدليل ليصف ما يطرأ من تغير في العوامل الاقتصادية أو المالية أو القانونية أو التكنولوجية، تترتب آثار اقتصادية سلبية خطيرة بالنسبة لأحد طرفي التعاقد مما يزيد في صعوبة أداء التزاماته التعاقدية. وفي العادة يأتي شرط العسر ليعرف العسر ولينص على إعادة التفاوض لمواءمة العقد مع الحالة الجديدة التي أوجدها العسر (الفقرة1). ويجب التمييز بين شروط العسر وشروط الاعفاء (الفقرة2).

ويمكن اعتبار أن لشروط العسر ميزة تتمثل في أن إعادة التفاوض بموجبه يمكن أن تمنع الاخفاق المعطّل لأداء الطرف المتأثر بالظروف المتغيرة. كما يمكن لهذا الشرط أن ييسر إعادة التفاوض حيث أنه يوفر إطارا يمكن إجراءها ضمنه (الفقرة3).

على أن لشرط العسر عدة عيوب قد تتجاوز مزاياه المذكورة أعلاه. فإمكانية إعادة التفاوض إنما تضفي على العقد درجة من عدم الثبات. كما أن مفهوم العسر أميل لعدم الدقة وللغموض، أضف إلى هذا أن إدراج الشرط يمكن أن يشجع على تقديم مطالبات غير سليمة تدعي وجود العسر تفاديا لأداء الالتزامات (الفقرة 4). علاوة على ذلك، قد يكون الشاري أقل استفادة من المقاول لأن من الممكن أن ينال المقاول فرصا أكثر من الشاري للتذرع بشرط العسر (الفقرة 5). ويتعرض الدليل لشروط أخرى يمكن إدراجها في العقد وقد تنطبق على حالة تغير الظروف بصورة تترتب عليها آثار اقتصادية سلبية خطيرة بالنسبة لأحد طرفي التعاقد. وقد يرغب الشاري في النظر فيما إذا كان من شأن إدخال هذه الشروط أن يغني عن استخدام شرط العسر (الفقرة 6).

أما إذا رغب الطرفان في إدراج شرط العسر في العقد على الرغم من عيوبه، فإن من المستصوب أن يصاغ بشكل يخفف مما يمكن أن يوجده من غموض فيما يتعلق بالتزامات الطرفين. وقد يكون من المقبول أن يعرف الشرط مصطلح العسر وأن يضيف قائمة بالحالات التي يمكن لوجود واحد أو أكثر منها أن يتذرع أحد الطرفين بهذا الشرط (الفقرتان 7 و12). كما يمكن اعتماد تعريف حصري للعسر وبموجبه يجب توفر جميع عناصر التعريف اللازمة قبل تقرير وقوع العسر (الفقرات 8 إلى 11). وقد يرغب الطرفان في النظر في إدراج قيود أخرى على التذرع بشرط العسر فمن شأن هذه القيود أن تخفف من عدم الثبات الناتج عن إدراج الشرط العقد (الفقرة 13).

* * *

النص 2

الفصل الثاني والعشرون ــ **شروط حالة العسر**

موجز : حالة العسر (الظروف الطارئة) من المصطلحات التي استخدمت في الدليل القانوني لوصف ما يحدث من تغير في العوامل الاقتصادية أو المالية أو القانونية أو التكنولوجية وتترتب عليه آثار اقتصادية جسيمة تضر بأحد الطرفين المتعاقدين، مما يزيد من صعوبة وفائه بالتزاماته التعاقدية. وعادة ما يعرف شرط العسر بأنه حالة الظروف الطارئة ويقضي بإعادة التفاوض لتعديل العقد بحيث يتوافق مع الوضع الجديد الناتج عن الحالة الطارئة (الفقرة 1). وينبغي التمييز بين شروط الأحكام الطارئة وشروط الاعفاء من المسؤولية (الفقرة 2).

وقد يعتبر أن لشرط الظروف الطارئة ميزة من حيث عملية إعادة التفاوض بموجبه قد تؤدي إلى تجنب تعطل أداء الطرف الذي تأثر بتغير الظروف وقد يفضي الشرط أيضا إلى تذليل عملية إعادة التفاوض وذلك بإرساء أساس يمكن أن تجري عملية التفاوض في إطاره (الفقرة 3).

بيد أن لشرط الحالة الطارئة عدة مثالب قد تكون أهم وزنا من المزايا المذكورة أعلاه. ذلك أن إمكانية إعادة التفاوض تجعل العقد غير ثابت بعض الشيء، ثم أن تعريف حالة الظروف الطارئة يميل إلى أن يكون غير دقيق وغامض كما أن إدراج الشرط قد يستخدم ذريعة لتقديم ادعاءات زائفة بوجود حالة طارئة للتهرب من أداء الالتزامات (الفقرة 4). وعلاوة على ذلك، قد يكون المشتري خاصة في وضع غير مؤات وذلك لأنه ستتاح للمقاول كونا فرص أكبر من المشتري للاستظهار بالشرط (الفقرة 5). ويتناول الدليل أيضا غيرها من الشروط التي يمكن إدراجها في العقد والتي يمكن تطبيقها عندما يحدث تغير في الظروف يترتب عليه آثار اقتصادية جسيمة تضر بأحد الطرفين. وقد يرغب المشتري في النظر فيما إذا كان إدراج تلك الشروط يجعل من شرط الحالة الطارئة أمرا غير لازم (الفقرة 6).

على أنه إذا رغب الطرفان في أن يدرج في العقد شرط الظرف الطارىء برغم مثالبه، فمن المستصوب أن توضع صيغته بحيث يقلل من عدم اليقين الذي يمكن أن يسببه الشرط فيما يتعلق بالتزامات الطرفين. وقد يكون من المقبول أن يعرف الشرط الظرف الطارىء وأن يتضمن بالاضافة إلى ذلك قائمة بالأحداث التي يمكن لأحد الطرفين أن يستند إلى واحد أو أكثر منها للاستظهار بالشرط (الفقرتان 7 و12). وقد يعتمد تعريف مقيد لشرط الظرف الطارىء يجب بمقتضاه استيفاء كافة العناصر اللازمة قبل اعتبار أن الظرف الطارىء قد وقع (الفقرات 8 إلى 11). وقد يرغب الطرفان في بحث إدارج غيرها من التقييدات فيما يتعلق بالاستظهار بشرط الظرف الطارىء، إذا أنها قد تنقص من عدم الثبات الذي يدخله الشرط على العقد (الفقرة 13).

* * *

النص 3

الفصل الثاني والعشرون ــ شروط حالة العسر

ملخص : العسر مصطلح مستخدم في الدليل لوصف تغير يطرأ على العوامل الاقتصادية أو المالية أو القانونية أو التكنولوجية فيحدث نتائج اقتصادية ضارة بأحد الطرفين المتعاقدين، ويزيد بذلك من صعوبة أدائه التزاماته التعاقدية.

وقد جرت العادة على أن يقدم شرط حالة العسر تعريفا للعسر وينص على التفاوض مجددا لتكييف العقد مع الحالة الجديدة التي أحدثها العسر (الفقرة 1). وينبغي التمييز بين شروط حالة العسر وشروط الاعفاء.

يمكن أن نعتبر أن لشرط حالة العسر مزية تكمن في أن إعادة التفاوض استنادا إليه قد تجنب الطرف المتأثر بتغير الظروف تخلفا عن الأداء يعطل سير الأعمال. كما أن هذا الشرط ربما سهل إعادة التفاوض بالنص على إطار يمكن فيه إجراء هذا التفاوض الجديد.

لكن لشرط حالة العسر عدة مساوىء قد تفوق المزايا الموصوفة أعلاه. فإمكان إعادة التفاوض يجعل العقد غير مستقر إلى حد ما، وتعريف شرط حالة العسر يجنح إلى أن يكون غير دقيق ومبهما، وإدراج هذا الشرط يمكن أن يحفز على تقديم مطالب زائفة مفادها أن حالة العسر موجودة وتستهدف تجنّب أداء الالتزامات (الفقرة4). يضاف إلى ذلك أن المشتري، خصوصا، قد يكون في وضع غير مؤات لأن المتعاقد سيكون لديه، احتمالا، فرص أكثر منه للتذرع بالشرط (الفقرة 5). ويتناول الدليل شروطا أخرى يمكن إدراجها في العقد ويمكن تطبيقها عندما يطرأ تغير في الظروف يرتب على أحد الطرفين عواقب اقتصادية خطيرة. وقد يود المشتري النظر فيما إذا كان إدراج هذه الشروط يجعل شرط حالة العسر غير لازم (الفقرة 6).

فإذا رغب الطرفان أن يدرجا في العقد شرط حالة العسر، رغم مساوىء هذا الشرط، يستحسن صياغته بطريقة تقلل من الريب التي يمكن أن يخلقها بشأن التزامات الطرفين. وقد يكون مقبولا أن يحدد الشرط حالة العسر، وأن تدرج، فوق ذلك، قائمة بالأحداث التي يمكن لأحد الطرفين الاعتماد على وقوع واحد، أو فوق واحد، منها للتذرع بشرط حالة العسر (الفقرتان 7 و12). ويمكن اعتماد تعريف تقييدي لحالة العسر يجب، بمقتضاه، استيفاء كل العناصر المطلوبة قبل اعتبار حالة العسر حاصلة (الفقرات من 8 إلى 11). وقد يود الطرفان النظر في إدراج تقييدات أخرى للتذرع بشرط حالة العسر، لكون هذه التقييدات قد تخفض من عدم الاستقرار الذي يدخله الشرط على العقد (الفقرة 13).

* * *

النص 4

الفصل الثاني والعشرون ــ شروط «الظرف الطارىء»

ملخص : إن «الظرف الطارىء» مصطلح يستعمل في «الدليل» لوصف تغيّر يحصل في العوامل الاقتصادية أو المالية أوالقانونية أو التكنولوجية ويحدث آثاراً اقتصادية سلبية لأحد الأطراف المتعاقدة من شأنها أن تزيد في صعوبة أداء التزاماته التعاقدية. ويعرّف شرط «الظرف الطارىء» عادة الظرف الطارىء، وينص على استئناف المناقشات لتكييف العقد مع الوضع الجديد الذي أحدثه الظرف الطارىء (الفقرة 1). وينبغي التمييز بين شروط «الظرف الطارىء» وشروط الاعفاء (الفقرة 2).

ويمكن اعتبار أن شرط «الظرف الطارىء» يملك ميزة تتمثل في أن استئناف المناقشة بمقتضاه يمكن أن يتفادى إخفاقا ممزقا في أداء أحد الأطراف الذي أصابته الظروف المتقلبة. كما يمكن للشرط أن يسهّل استئناف المناقشة وذلك بتقديم إطار تجري ضمنه (الفقرة 3).

غير أن شرط الظرف الطارىء يملك عدة عوائق كفيلة بأن تفوق وزن الميزات التي وصفت آنفا. فإمكانية استئناف المناقشة تجعل العقد إلى درجة ما غير ثابت، ويتجه تعريف الظرف الطارىء إلى أن يكون غير دقيقا وغامضا ويمكن أن يجر إدراج الشرط إلى تقديم مطالبة زائفة بأن الظرف الطارىء يوجد لاجتناب أداء الالتزامات (الفقرة 4). وعلاوة على ذلك، فيمكن أن يكون المشتري بالذات متضرّرا لأن المتعاقد ستتوفر لديه فرص أكثر من المشتري للتذرّع بالشرط (الفقرة 5). ويتطرّق «الدليل» إلى شروط أخرى يمكن أن تدرج في العقد ويمكن أن تطبّق عندما يحدث تغيّر في الظروف آثارا اقتصادية سلبية هامة على أحد الأطراف. وقد يرغب المشتري في النظر فيما إذا كان إدراج هذه الشروط يجعل شرط «الظرف الطارىء» غير ضروري (الفقرة 6).

وإذا رغب الأطراف في إدراج شرط «الظرف الطارىء» في العقد، رغم عوائقه، فمن المستصوب صياغته للحد من الاشكال الذي يمكن أن يحدثه بشأن التزامات الأطراف. ويمكن أن يجوز للشرط تعريف الظرف الطارىء، وبالاضافة إلى ذلك إدراج قائمة من الحالات التي لا يمكن لأحد الأطراف الاستناد إلاّ إلى واحد منها أو أكثر للتذرع بالشرط (الفقرتان 7 و12). ويمكن اعتماد تعريف ضيّق للظرف الطارىء ينبغي أن تتوفر بمقتضاه كل العناصر المطلوبة قبل أن يقدّر حدوث الظرف الطارىء (الفقرات 8 إلى 11). وقد يرغب الأطراف في النظر في إدراج تقييدات أخرى للتذرع بشرط «الظرف الطارىء»، إذ أن هذه التقييدات بإمكانها الحدّ من عدم الاستقرار الذي يطرأ على العقد من جرّاء الشرط (الفقرة13).

* * *

تعليقات

الملاحظ أنه استعملت عبارة «شرط» مقابل «clause» في كل النصوص الأربعة. ومن مترادفاتها «بند» و«فقرة». إلاّ أن «شروط» قد تعني «conditions»، وهي كثيرة الاستعمال مقابل «clauses». واستعملت عبارة «ملخص» (النصوص 1 و3 و4) و«موجز» (النص 2) مقابل «summary».

وقد استعملت عبارة «عسر» (النص 1) وتعبير «حالة العسر» (النص 3) مقابل «hardship». وإن هذا التعبير يتماشى مع تعريف «hardship» في النص. إلاّ أن التركيز هنا على العوامل (أو الظروف) الطارئة التي تسفر عن النتيجة. ويقال عسر الأمر والزمان أي صعب واشتد وأعسر فلان افتقر وضاق حاله. وورد في النص 2 تعبير «الظروف الطارئة» إلى جانب «عسر» وفي هذا شيء من التردّد، كما ورد تعبير «الظرف الطارىء» في النص 4، استنادا إلى «دليل المترجم»، الذي يقصد منه توحيد المصطلحات والاستعمالات.

وترجم تعبير «a party» تارة في المثنى (النصوص 1 و2 و3) وأخرى في الجمع (النص 4) والمثنى أصح.

ترجمت عبارة «adverse» بعبارة «سلبية» (النصان 1 و4) و«جسيمة» (النص 2) و«ضارة» (النص 3). وكان بالامكان استعمال عبارة «وخيمة» أيضا.

وقد أضيفت عبارات «يطرأ» (النصان 1 و3) و«يحدث» (النص 2) و«يحصل» (النص4).

ويلاحظ أيضا إضافة عبارة «تضر ب» (النص 2) و«بالنسبة لـ» (النص 1) قبل «أحد الطرفين».

واستعملت عبارة «إعادة التفاوض» (النصان 1 و2) وعبارة «التفاوض مجددا» (النص 3) و«استئناف المناقشات» (النص 4) وإن هذه العبارة الأخيرة موفقة لأنها أقرب إلى «to resume discussions».

واتفق المترجمون الأربعة على استعمال «شروط الاعفاء» مقابل «exemption clauses».

وترجمت عبارة «disruptive failure» بما يلي : «الاخفاق المعطل» (النص 1) و«تعطيل» (النص 2) و«تخلفا... يعطل سير الأعمال» (النص 3) و«إخفاقا ممزقا» (النص 4). ويلاحظ أن المترجم هنا اعتمد أساسا على القاموس دون أن يكيّف التعبير مع السياق ومع مقتضيات الأسلوب العربي.

واستعملت عبارات «إجراء» (النصان 1 و3) و«تجري» (النصان 3 و4) مقابل «to conduct».

وترجمت عبارة «unstable» بالآتي : «عدم الثبات» (النص1) و«غير ثابت» (النصان2 و4) و«غير مستقر» (النص3).

أما عن عبارتي «imprecise» و«vague» فقد ترجمتا ب«عدم الدقة» و«الغموض» (النص1) و«غير دقيق» و«غامض» (النص2) و«غير دقيق» و«مبهم» (النص3) و«غير دقيق» و«مبهم» (النص4).

ترجم تعبير «the advancement of spurious claims» بما يلي : «تقديم مطالبات غير سليمة» (النص1) و«تقديم ادعاءات زائفة» (النصان2 و3) و«تقديم مطالبة زائفة» (النص4)، ويلاحظ هنا استعمال صيغة المفرد.

وترجمت عبارة «contractor» ب «مقاول» (النصان1 و2) و«متعاقد» (النصان3 و4).

وترجمت عبارة «invoke» بما يلي : «التذرع» (النصوص1 و3 و4) و«الاستظهار ب» (النص2).

أما عبارة «purchaser» فقد ترجمت بعبارة «مشتري» (النصوص2 و3 و4) و«شاري» (النص1).

وترجم تعبير «renders...unnecessary» بالتعابير التالية : «يجعل ... غير لازم» (النصان2 و3) و«يجعل ...غير ضروري» (النص4) وقد تصرّف المترجم تصرفا حسنا في النص1 حيث اقترح «يغني عن...».

وقد تفطن المترجمون الأربعة إلى ضرورة الربط بين الفقرات. هكذا، استهلت الفقرة الأخيرة بما يلي : «أما إذا رغب» (النص1) و«على أنه إذا ...» (النص2) و«فإذا ...» (النص3) و«وإذا...» (النص4) (يلاحظ هنا استعمال واو العطف فقط).

واستعملت عبارة «غموض» (النص1) وتعبير «عدم اليقين» (النص2) و«ريب» (النص3) و«إشكال» (النص4) مقابل «uncertainty» كما ترجمت عبارة «disadvantages» بالآتي : «عيوب» (النص1) و«مثالب» (النص2) و«مساوىء» (النص3) و«عوائق» (النص4، وإن هذه العبارة بعيدة عن المعنى المراد).

ورغم الاشارات إلى فقرات معيّنة من «الدليل»، الواردة في هذا النص فإنه لا أحد من المترجمين الأربعة قد سأل عن هذه الفقرات ليرجع إليها ويوحّد معها.

هذا، وإن ثلاثة من هؤلاء المترجمين متمرسون في الأمم المتحدة والرابع جديد نسبيا على المهنة.

خلاصة

يستدل مما سبق أن المراجعة مهمة، ذلك أنه في بعض الحالات يظل الأسلوب خاما. وما زال التركيب في معظم الحالات يحتاج إلى شيء من السبك. كما إنه من اللازم وجود مَراجع ومعاجم لتوحيد الاستعمال. وقد اتضح لنا ما للمصطلح من أهمية في النص القانوني، لأنه هو محور النص.

الترجمة الفرنسية

RESUME : Les clauses de dommages-intérêts spécifiés dans le contrat et les clauses pénales prévoient qu'en cas d'inexécution par une partie, la partie lésée a droit au versement par la partie en défaut d'une somme d'argent convenue. Dans les contrats de construction, ces clauses visent généralement le défaut d'exécution par l'entrepreneur (par. 1).

Ces clauses présentent certains avantages. Etant donné que la somme convenue est recouvrable sans qu'il soit nécessaire de prouver qu'un préjudice a été subi, les dépenses et l'incertitude liées à l'établissement de cette preuve se trouvent éliminées (par. 2). Fixer le montant de la somme due en cas de défaut d'exécution à un montant supérieur à celui que l'entrepreneur pourrait économiser en ne s'acquittant pas de ses obligations peut l'inciter à s'en acquitter (par. 3). Cette somme peut également constituer la limite de responsabilité de l'entrepreneur, ce qui est un avantage pour ce dernier car il connaîtra ainsi la responsabilité maximale qu'il encourt (part. 4).

De nombreux systèmes juridiques comportent des règles. parfois impératives, régissant les clauses de dommages-intérêts spécifiés et les clauses pénales. Dans certains, seules les clauses en vertu desquelles la somme convenue sert à indemniser sont valables. Dans d'autres, les clauses prévoyant une somme convenue pour indemniser, pour encourager l'exécution ou pour ces deux fins à la fois, sont valables (par. 6). Les parties souhaiteront peut-être stipuler que si le défaut d'exécution résulte d'un empêchement exonératoire, la somme convenue n'est pas due (par. 7).

La loi applicable au contrat régit souvent le rapport entre l'obtention de la somme convenue de l'exécution forcée des obligations. Il régit souvent aussi le rapport entre l'obtention de la somme convenue et l'obtention de dommages-intérêts. Cependant, la loi applicable peut laisser les parties libres de règler ces rapports dans une certaine mesure et celles-ci pourront souhaiter le faire dans la mesure permise (par. 8 et 9).

Les deux parties ont intérêt à définir clairement ce qui constitue un défaut d'exécution ouvrant droit au paiement de la somme convenue (par. 10). Lors de la fixation du montant de la somme convenue, l'acquéreur peut avoir intérêt, si la loi applicable le permet, à prévoir un montant qui lui assure un dédommagement adéquat tout en incitant assez l'entrepreneur à s'acquitter de des obligations. Les sommes exécessives sont à éviter ; dans de nombreux systèmes juridiques, elles seraient annulées ou réduites (par. 11 et 12)

نص حول التعويضات المقطوعة (مقتطف من الوثيقة
(Sales No. E. 87.V.10, A / CN.9 / SER.B / 2

Chapter XIX. Liquidated damages and penalty clauses

SUMMARY

Liquidated damages clauses and penalty clauses provide that, upon a failure of performance by one party, the aggrieved party is entitled to an agreed sum of money from the party failing to perform. In works contracts, these clauses are usually included in respect of failures of performance by the contractor (paragraph 1).

The clauses have certain advantages. Since the agreed sum is recoverable without the need to prove that losses have been suffered, the expenses and uncertainty associated with the proof of losses have are removed (paragraph 2). The sum may also serve as the limit to the liability of the contractor, who will be assisted by knowing the maximum liabilitiy to which he is likely to be exposed (paragraph 3).

Many legal systems have rules, which are sometimes mandatory, regulating liquidated damages claues and penalty clauses. Under some legal systems, only clauses under which the agreed sum serves as compensation are valid. Under other legal systems, clauses under which the agreed sum serves as compensation, or is intended to stimulate performance, or has both those functions, are valid (paragraph 5). The parties may wish to provide that if the failure to perform is caused by an exempting impediment, the agreed sum is not due (paragraph 6).

The law applicable to the contract often regulates the relationship between recovery of the agreed sum and enforcement of the performance of obligations. That law also often regulates the relationship between the recovery of the agreed sum and the recovery of damages. The parties may, however, be permitted by the applicable law to regulate these relationships to some extent, and the parties may wish to do so to the extent permitted by the applicable law (paragraphs 7 and 8).

It is in the interests of both parties to delimit clearly the failure to perform upon which the agreed sum is payable (paragraph 9). In quantifying the agreed sum, if the applicable law so permits, the purchaser may find it beneficial to provide for an agreed sum in an amount which both provides reasonable compensation to the purchaser and puts a moderate pressure on the contractor to perform.Excessive sums should be avoided ; under many legal systems those sums would be set aside or reduced (paragraphs 10 and 11).

الفصل التاسع عشر

شروط التعويضات المقطوعة والشروط الجزائية

ملخص

تقضي شروط التعويضات المقطوعة (المبرئة للذمة) والشروط الجزائية بأنه، عندما يخل أحد الطرفين بتنفيذ التزامه، يحق للطرف المتضرر الحصول على مبلغ من النقود متفق عليه، من الطرف الذي أخلّ بتنفيذ التزامه. وتدرج هذه الشروط في عقود تشييد المنشآت عادة فيما يتصل بإخلال المقاول بتنفيذ التزاماته (الفقرة 1).

ولهذه الشروط مزايا معينة. فبما أن المبلغ المتفق عليه يحق اقتضاؤه دونما حاجة إلى إقامة الدليل على تكبّد خسائر، فإن ذلك يعفي من المصاريف ومن حالة عدم الاستقرار المقترنة بإثبات الخسائر (الفقرة 2). كما أن المبلغ المتفق عليه يمكن أن يعتبر أيضا بمثابة الحد الأقصى لمسؤولية المقاول، الذي يريحه أن يعرف الحد الأقصى للمسؤولية التي يحتمل أن يتعرض لها (الفقرة3).

وتوجد في كثير من الأنظمة القانونية قواعد ــ تكون آمرة في بعض الأحيان ــ تنظم شروط التعويضات المقطوعة والشروط الجزائية. وفي بعض الأنظمة القانونية لا تكون صحيحة سوى تلك الشروط التي يعتبر بمقتضاها المبلغ المتفق عليه بمثابة تعويض، بينما تقر بعض الأنظمة القانونية الأخرى صحة الشروط التي بمقتضاها يكون المبلغ المتفق عليه بمثابة تعويض أو بمثابة حافز إلى تنفيذ الالتزام، أو مؤديا للوظيفتين معا (الفقرة5). وقد يود الطرفان النص على أن المبلغ المتفق عليه يسقط استحقاقه إذا كان سبب الاخلال بالتنفيذ عائقا يعفى من المسؤولية (الفقرة 6).

وكثيرا ما ينظم القانون إلواجب التطبيق العلاقة بين اقتضاء المبلغ المتفق عليه بين فرض تنفيذ الالتزامات، والعلاقة بين اقتضاء المبلغ المتفق عليه وبين اقتضاء التعويض. إلا أن القانون الواجب التطبيق قد يسمح للطرفين كذلك بتنظيم هذه العلاقات إلى حدّ ما، وقد يود الطرفان عمل ذلك في حدود ما يسمح به القانون الواجب التطبيق (الفقرتان7 و8).

ومن مصلحة كلا الطرفين أن يحددا بوضوح حدود الاخلال بالتنفيذ الذي يترتب عليه استحقاق المبلغ المتفق عليه (الفقرة9). وعند تحديد مقدار المبلغ المتفق عليه، إذا كان القانون الواجب التطبيق يسمح بذلك، قد يجد المشتري أن من المفيد النص على مقدار لهذا المبلغ يكفل للمشتري تعويضا معقولا ويفرض في الوقت نفسه ضغطا معتدلا على المقاول كي يؤدي التزاماته. وينبغي تجنّب النص على مبالغ زائدة عن الحد ؛ إذ أن كثيرا من النظم القانونية تطرح هذه المبالغ جانبا أو تخفضها (الفقرتان10 و11).

الترجمة الفرنسية

RESUME : Par «situation difficile» **(Hardship)**, on entend un changement des conditions économiques, financières, juridiques ou techniques ayant des conséquences économiques graves pour une partie contractante et lui rendant plus difficile l'exécution de ses obligations contractuelles. Cette notion de situation difficile apparaît dans les clauses d'adaptation qui, généralement, définissent ce qu'est une situation difficile et prévoient la renégociation du contrat et son adaptation aux circonstances nouvelles (par.1). Il convient de distinguer entre les clauses d'adaptation et les clauses d'exonération (par. 2.)

Les clauses d'adaptation présentent en principe cet avantage que, grâce à la renégociation du contrat qu'elles autorisent, on peut éviter la défaillance de la partie victime du changement de circonstances et les difficultés qui naîtraient de l'inexécution. Ces clauses peuvent en outre faciliter la renégociation en fournissant le cadre dans lequel elle peut être menée (par.3).

les clauses d'adaptation ont toutefois plusieurs inconvénients qui risquent de l'emporter sur les avantages décrits ci-dessus. La possibilité de renégocier le contrat rend celui-ci quelque peu instable, la définition de la situation difficile tend à être imprécise et vague et l'insertion au contrat d'une clause d'adaptation risque d'ouvrir la voie à des réclamations fallacieuses fondées sur l'imprévision ou la survenance d'autres événements et présentées par des parties désireuses de se soustraire à leurs obligations (par.4). En outre, l'acquéreur, en particulier, peut être désavantagé car l'entrepreneur aura potentiellement plus d'occasions d'invoquer la clause que l'acquéreur (par.5). Le Guide traite d'autres clauses susceptibles d'être insérées au contrat et de s'appliquer lorsqu'un changement de circonstances a des conséquences économiques graves pour une partie. L'acquéreur pourra se demander si l'insertion de telles clauses ne rendrait pas une clause d'adaptation superflue (par. 6).

Il convient de rédiger la clause d'adaptation en veillant à réduire au minimum l'incertitude qu'elle peut engendrer quant aux obligations des parties. La clause pourrait, par exemple, définir ce qu'est une situation difficile et comporter en outre une liste des faits qui, seuls ou cumulés, permettraient à une partie d'invoquer la clause d'adaptation (par. 7 et 12). On pourrait aussi adopter une définition restrictive de la situation difficile en vertu de laquelle les conditions énoncées ci-après doivent être réunies pour qu'il y ait effectivement situation difficile : il faut un changement de circonstances que la partie invoquant la clause n'a pu ni éviter ni prévoir et ce changement doit entraîner des difficultés économiques graves pour ladite partie (par. 8 à 11). Les parties souhaiteront peut-être insérer d'autres restrictions limitant le recours à la clause d'adaptation afin de réduire le risque d'instabilité qu'une telle clause introduirait dans le contrat (par. 13)